نحو دور سياسى مؤثر لمراكز الفكر فى مصر

أ. سحر محمد حسيب*

المقدمة :

تعد مراكز الفكر ظاهرة متميزة فى الدول المتقدمة حضاريا ومعرفيا ومؤشرا للمنجزات الثقافية والعلمية وسببا فى إيجاد مشروعات إستراتيجية مهمة وعنوانا للتقدم والتنمية حتى غدت دليلا على نهضة الأمم ومؤشرا على تقدمها فى البحث العلمى. فهى بحق عبارة عن مصنع له خط إنتاج ومدخلات ومخرجات تقوده إدارة يعمل بها خبراء ومختصون يهتمون بجودة المنتج الذى هو "الأبحاث" التى تتنوع فى مجالات مثل الدفاع والأمن والسياسة الدولية والقضايا الإقتصادية والإجتماعية والتكنولوجية، ولأجل ذلك وجدت هذه المراكز لتعمل وتنتج وتوجد الحلول لا لتكون مجرد ديكور أو تحمل مسميات فخرية دون أن يكون لها أثر فاعل على أرض الواقع(١)، وإذا كانت مراكز الفكر تستمد وجودها من الحاجة التى دعت إليها والضرورة التى إقتضتها إلا أن مكانتها لم تكن واحدة وأدوارها لم تكن متشابهة، كما أن المعوقات التى تواجه عملها ليست بمستوى واحد، وإنما تأثر كل ذلك بما قطعته الأمم من خطوات فى سبيل الإستفادة من خدمات هذه المراكز وموقف أجهزة الدولة منها ومقدار إعتماد صناع القرار فيها على نتائجها فى رسم السياسة الداخلية والخارجية وما تعانيه الدول من أزمات بمختلف أشكالها والتى بدون شك تترك آثارا على وجود هذه المراكز وديمومة عملها.

إن إنتشار هذه المراكز والإهتمام بها، قد تحققا بعد أن أكتسبت المراكز البحثية فى الغرب وخصوصا فى الولايات المتحدة خبرة واسعة ونجاحا باهرا ومكانة مرموقة، فصار لها دور بارز فى دعم مؤسسات صنع القرار السياسى وإعداد الدراسات وتحليل السياسات العامة والقضايا الهامة. وقد سميت هذه المراكز بـ Think-Tanks، وأصبحت عاملا هاما فى تحديد أولويات القضايا الإستراتيجية التى تواجه الولايات المتحدة، وأضحى لها تأثير مباشر وغير مباشر على مراكز صنع القرار هناك، سواء كان ذلك على المستوى الداخلى أو الخارجى وهو ما يظهر بصورة واضحة بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية.

---

* كلية الآداب – جامعة المنيا.

(١) محمود الرنتيسى "دور مراكز الأبحاث فى العالم العربى" مجلة ساسة بوست، لبنان، مايو ٢٠١٤، ص ٣٥.

من هنا جاءت مشكلة الورقة البحثية الراهنة فى أن الدور الذى اضطلعت به مراكز الفكر فى الوطن العربى وكذلك فى مصر مختلف عما هو عليه فى الغرب، وذلك بسبب المعوقات والصعوبات والتحديات التى تواجهها، ولأنها لم تتبوأ مكانها الحقيقى، ولم تمارس دورها الحيوى فى المشاركة فى صنع القرار أو فى تقديم مايلزم من مشورة ومن دراسات رصينة، وبدا دور معظمها "باهتا" وغير فاعل فى عملية التنمية المجتمعية بكافة أبعادها، ليس بسبب عجزها عن أداء هذا الدور، وانما بسبب المعوقات الكثيرة التى تحيط بها وعدم تكليفها بهذه المهام بحكم طبيعة الحياة السياسية وطبيعة أنظمتها وبعدها عن العمل المؤسسى المعمول به فى الولايات المتحدة والغرب(١).

وبناء عليه تأتي هذه الورقة البحثية متزامنة مع عدد من المبادرات والمشروعات القومية لدعم منظومة البحث العلمي في مصر على رأسها إطلاق مؤسسة الرئاسة لبنك المعرفة، وتكوين البرلمان وما ينتظره من تحديات متعددة وتوقعات بتقديم حلول وتشريعات جديدة لتعالج المشكلات المجتمعية الداخلية والخارجية التي تقف أمام مسيرة التنمية في مصر مما يعكس وجود مناخ من الدعم والإحتياج لكيانات جديدة تدعم عملية صنع السياسات في هذه المرحلة الفارقة من تاريخ الوطن عبر ما تقدمه من توصيات وبدائل سياسات ومقترح تشريعات، إلى جانب ماتقدمه من إصدارات علمية وندوات متخصصة من شأنها أن تعلو بمستوى الوعى لدى صانعى القرار والمؤسسات والأفراد وتساعدهم على الربط بين الوقائع الميدانية وإطارها العلمى النظرى.

الأهداف :

١- توصيف الدور السياسى لمراكز الفكر فى مصر.
٢- تحديد الإشكاليات التى تواجه دور وفعالية مراكز الفكر.

التساؤلات :

التساؤل الرئيسى: "إلى أى مدى تساهم مراكز "الفكر" فى مصر فى صنع السياسات؟" ويتفرع من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية وهى :

(١) هشام الشهوانى "دور مراكز الأبحاث وأهميتها"، المركز العربى للدراسات والسياسات ٢٠١١، قطر، ص ٦.

- ما هى محددات تأثير تلك المراكز من عدمه ؟
- ماهى الإشكاليات التى تواجه دور وفعالية مراكز الفكر فى مصر ؟

ووفقا للأهداف والتساؤلات تنقسم هذه الورقة إلى ستة أقسام :

١- مفهوم وماهية مراكز الفكر.
٢- خريطة مراكز الفكر فى مصر.
٣- التجربة المصرية لمراكز الأبحاث.
٤- الإشكاليات التى تواجه دور وفعالية مراكز الأبحاث "الفكر" فى مصر.
٥- توصيات مقترحة.

أولاً - مفهوم وماهية مراكز الأبحاث :

بالرغم من الإنطباع الأولى أو التسليم ببداهة المعرفة أو الإحاطة بمفهوم مراكز الفكر والدراسات فإنه عند محاولة تحديد ماهية أو مفهوم مراكز الفكر والدراسات نكتشف أننا أمام مفهوم هلامى وفضفاض يحتوى على تفاصيل متعددة وأبعاد متنوعة ، وبالتالى نحتاج إلى تحديد المقصود بهذا المفهوم.

بصفة عامة مراكز الفكر Think Tanks والدراسات أو "مراكز الأبحاث" -كما يشير الباحث Wiarda هى مراكز للبحث العلمى والتعليم[1] ليست لديها طلبة، ولكن يمكن أن يكون لديها متدربون، وتنظم العديد من ورش العمل والتدريب والمنتديات. وهى لا تحاول أن تقدم معرفة بسيطة أو سطحية فى كل المجالات ولكن تركز بعمق preeminently smattering of expertise فى قضايا أساسية فى السياسة العامة. كما أن مراكز الفكر ليست مثل المؤسسات العلمية المانحة Foundations لأنها لا تقدم أو تعطى تمويلا للبحث العلمى، بالرغم من أنها تبحث عن جذب التمويل لدراساتها من المؤسسات المانحة وغيرها من المصادر. ومراكز الفكر ليست شركات تجارية، بالرغم أن لديها منتج Product وهى الأبحاث، وبالتالى هى ليست مؤسسات للربح المالى. أيضا هى ليست مشابهة لجماعات المصالح interest groups حيث أن هدفها البحث والدراسات، وليس الضغط والنفوذ، بالرغم أن بعض مراكز الأبحاث تمارس ذلك أحيانا.

(1) Howard J.Wiarda, "The New Powerhouses: Think tanks and foreign Policy", American foreign Policy Interest Magazine, 2008, p. 96.

ويعرف المؤشر العالمى لمراكز الفكر والدراسات بأنها مؤسسات تقوم بالدراسات والبحوث الموجهة لصانعى القرار، والتى قد تتضمن توجيهات أو توصيات معينة حول القضـايا المحلية والدولية، بهدف تمكين صانـعى القرار والمواطنين من صياغة سياسـات حول قضايا السياسة العامة. قد تكون هذه المراكز مرتبطة بأحزاب سياسية، جهات حكومية، جماعات مصالح، شركات خاصة، أو قد تكون مراكز غير حكومية ومستقلة. وتعد هذه المراكز فى كثير من الأحيان بمثابة مؤسسات وسيطة بين الأكاديميين وجماعة صناع السياسات العامة وصانعى القرار، وهى تهدف عادة لخدمة المصـالح العامـة كونها جهات مستقلة تترجـم نتائج البحـوث والدراسـات بلغة مفهومة، وموثوقة وسـهلة الوصول لصناع القرار والرأى العام(١). وبالرغم من أن التعريفات السابقة تحاول أن تقدم مفـهوما واسعا وشامـلا، إلا أنها تعرف أو تحدد ماهية مـراكز الفكر بشكل أساسى من خلال المقارنة أو بيان الإختلاف مع ما قد يكون متشابها أكثر من التركيز على طبيعة أو ماهية المـراكز. وتحدد هذه الورقة البحثية مفهوم مراكز الفكر والمقصود بها كما يلى : مراكز الفكر هى مراكز إنتاج أو إدارة المعرفة البحثية وتتخصص فى مجالات أو قضايا معينة، علمية أو فكرية، وبما يخدم تطوير وتحسين أو صنع السياسات العامة أو ترشيد القرارات أو بناء الرؤى المستقبلية للمجتمع أو الدولة.

وهذا المفهوم يشمل مراكز الأبحاث بغض النظر عن طبيعتها الحكومية أو الخاصة، والتمييز الرئيسى لمراكز الأبحاث الخاصة هنا تتمثل فى أن إداراتها وسلطتها لا تخضع رسميا إلى توجيه وسلطة حكومية بإستثناء القوانين والتعليمات الخاصة بترخيص وأعمال هذا النوع من المؤسسات، كما ان تمويل مراكز الأبحاث الخاصة لا يخضع إلى تمويل حكومى منتظم أو خاضع لبنود الميزانية أو الموازنة العامة للحكومة. ونستخدم فى هذا البحث مصطلح مراكز الدراسات أو مراكز الأبحاث للتعبير عن مصطلح مراكز الفكر فى بعض الأحيان أو كمترادفين.

---

(1) James G.MC Gann, The Global "Go To Think Tanks and civil Society Program, University of Pennsylvania, Index Report 2016, p. 30.

ثانياً – خريطة مراكز الفكر فى مصر[١]:

عند دراسة مراكز الفكر المختلفة فى مصر وجدت الباحثة أن بعض المراكز التي تصنف نفسها كمراكز فكر ليست مراكز فكر"أبحاث" بالمعنى المتداول في التجارب الدولية، فهى لا تهتم بعملية صنع السياسة العامة، كما أن القضايا التي تضعها بعض هذه المراكز على أجندتها تخرج عن دائرة الشأن العام، وبعضها لا يمتلك آلية مخاطبة صانع القرار عبر إعداد أوراق السياسات العامة. ومن ثم تخرج من نطاق الورقة البحثية الراهنة بالأساس، فالمعيار الحاكم هو "**مدي إهتمام تلك المراكز بقضايا السياسة العامة وقدرتها على طرح بدائل السياسات لصانع القرار**" ويمكن التدليل على تلك المعايير المستخدمة عبر المدخل الذي سيطرح المفهوم الإجرائى لمراكز الفكر وتصنيفاتها وتقاطعها مع عملية صنع السياسة العامة كمدخل يتناسب والتجربة المصرية.

مراكز الفكر (رؤية نظرية):

لم تعد عملية صنع السياسة العامة حكراً على الدولة ومؤسساتها الرسمية، فهناك قوى جديدة لها إسهامها ودورها، بل وتقوم بوظائف جديدة تعجز بعض الحكومات عن الإضطلاع بها. هذه القوى هى مراكز الفكر التي جاء ظهورها نتيجة للإحتياج المجتمعي والتطورات على الساحة الدولية وما تفرضه من ضرورة مساعدة صناع السياسة في مواجهة القضايا المعقدة التي أصبحت سمة العصر، إضافة إلى سقوط النظم الديكتاتورية والشمولية، وما أفرزته ظاهرة العولمة من فرص وتحديات جديدة أمام صانع السياسة العامة[٢].

---

(١) مع بداية القرن الماضي أدركت إدارة الدولة المصرية أهمية البحث العلمي ودوره في خدمة المجتمع فبدأت في وضع الخطط لإنشاء مراكز للأبحاث العلمية وكان مركز البحوث الفلكية والجيوفيزياقية هو أول مركز بحثي تم إنشاؤه في تلك الفترة وفي الثلاثينيات ظهرت فكرة انشاء مركز بحثي متعدد التخصصات وصدر مرسوم ملكي بإنشاء مجلس فؤاد الاول للأبحاث العلمية والذي تحول بعد ذلك الي المركز القومي للبحوث وتم افتتاحه عام الف وتسعمائة وستة وخمسين وتلاه المركز القومي للبحوث الاجتماعية ثم توالي انشاء مراكز بحثية اخري خلال النصف الثاني من القرن الماضي مثل هيئة الطاقة الذرية ومركز البحوث الزراعية ومركز بحوث المياه والإسكان وغيرها.: وزارة البحث العلمي، خريطة مؤسسات البحث العلمي في مصر عام ٢٠١٠، (متاحة نوفمبر ٢٠١٥)، ص ٢.

(2) Michael B. Teitz, "Analysis for Public Policy at the State and Regional Levels The Role of Think Tanks" International Regional Science

Review, Vol. 32, No. 4, (2009), pp. 480-494.

وتتعدد تصنيفاتها وتختلف من سياق سياسي لآخر وفقا للوظيفة الموكلة إليها أو المساحة المتاحة وفق النظام السياسي الذى تعمل في كنفه. فهناك تصنيف يعتمد على نوعية الإنتاج البحثي الذي تقدمه مراكز الفكر، وآخر يتعلق بنطاق عملها، وتصنيف إضافي يقوم على تخصصها البحثي (حيث تتعدد بين التنمية الدولية، والسياسة الصحية، والسياسة البيئية، والأمن وشئون الدولة، والسياسة الإقتصادية المحلية، والسياسة الإجتماعية، والعلوم والتكنولوجيا، والشفافية والحكم الرشيد. وفقا لما ذكره د. ماجين)[١]، وهناك تصنيف إضافي يستند إلى الجمهور المستهدف (صانع القرار، أم الرأي العام، أم الجمهور)[٢]. هذا علاوة على التصنيف الذي يحتكم للتاريخ والنشأة، أو النطاق الجغرافي الذي تهتم به وتتخصص فيه.

إلا أن هذه الورقة سترتكز بالأساس على معيار الإستقلالية والتبعية لتوافقها مع السياق المصري لبحث المساحة المتاحة لكل صنف من الأصناف العاملة لمراكز الفكر والوقوف على توافر كافة هذه الأنماط من غياب بعضها ومساحة تأثيرها. وتصنف مراكز الفكر وفق هذا المعيار الحاكم إلى:

- **مراكز مستقلة Autonomous and Independent** : مستقلة في ممارسة أنشطتها ومصادر تمويلها عن الحكومة وأية جماعة مصالح أو جهة مانحة.
- **مراكز شبه مستقلة Quasi Independent** : هى مراكز مستقلة عن الحكومة، ولكن أغلب مصادر تمويلها يأتي من جماعات المصالح، أو جهة مانحة، أو وكالة تعاقدية Contracting Agency. كما أن هذه الجهات لديها تأثير واضح على عمليات مراكز الفكر.
- **مراكز تابعة للجامعة University Affiliated** : جامعية بدون طلبة": هى مراكز بحث تعمل داخل الحرم الجامعي.
- **مراكز تابعة للأحزاب السياسية Political Party Affiliated** : تنتمي رسمياً للأحزاب السياسية.

(1) James Mc-Gann, op.cit., pp. 4-5.

(2) Donald E. Abelson and Christine M. Caberry, "Comparative Analysis of Think Tanks in Canada and the US", Canadian Journal of Political Science,

(September 1998), p. 525 & p. 555.

- **مراكز تابعة للحكومة Government Affiliated :** هى جزء من هيكل عمل الحكومة، ومن ثم تحصل على كافة إمتيازات الجهات الحكومية وعليها ذات الواجبات وتمارس دورها كمراكز فكر تسعى لتقديم ملخص السياسات ومقترح التشريعات لرفعها لصناع القرار، ومنها ما يتواصل مع الجمهور ومنها ما يقتصر دورها على التواصل مع صناع السياسة العامة. إلا أن هناك من يستثني تلك المراكز من كونها مراكز فكر نظرا لتبعيتها للحكومة وما يترتب عليه من تدخلها في وضع وتحديد أجندتها حتى أن البعض قد يشكك في نزاهة المقترحات ونتائج الدراسات التي تصدرها وتعلنها للجمهور.
- **مراكز شبه تابعة للحكومة Quasi Governmental :** تمول بواسطة المنح والتعاقدات الحكومية، إلا أنها ليست تابعة رسمياً للجهاز الحكومي.

مما سبق يمكن الوقوف على المفهوم الإجرائي الذي ستستخدمه هذه الورقة لمراكز الفكر؛ حيث ستحتكم إلى معيارين رئيسيين لدراسة مراكز الفكر في التجربة المصرية؛ الأول معيار الإستقلالية النسبية ككيانات تتمتع بإستقلال نسبي عن أية كيانات حكومية أو غير حكومية والمحك هو وضعها القانوني، وأجندتها البحثية، ومصادر تمويلها. والثاني معيار إنشغالها بقضايا السياسة العامة فهى Policy Oriented ومن ثم سيخرج من نطاق الدراسة مراكز الفكر التي لا تعمل بقضايا السياسة العامة أو التي لا تقدم أوراق سياسات عامة لصانع القرار.

ثالثاً – التجربة المصرية لمراكز الفكر :

كما سبق التنويه أن بعض المراكز التي تنعت نفسها بمراكز الفكر لا ينطبق عليها المفهوم السابق الذي تتنباه الورقة، كما أن بعض هذه المراكز يمكن تصنيفها في مرحلة ما من عملها كمركز فكر وفي مرحلة أخرى كمؤسسة بحثية والأمر يتوقف على رؤية مدير المركز وتوجهاته بل وصلاته وعلاقاته الشخصية مع النظام وقياداته، وتظهر هذه الظاهرة بدرجة كبيرة بين المراكز الجامعية فمركز الدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ومركز دراسات الدول النامية، ومركز الدراسات الإقتصادية ومركز استشارات الإدارة العامة جميعهم مروا بمراحل مختلفة كمنحى صاعد وهابط نحو الإهتمام بالسياسة العامة والتواصل مع صانع القرار. كذلك الحال بالنسبة لمركز معلومات مجلس الوزراء الذى استطاع خلال الفترة الأخيرة من عهد الرئيس مبارك أن يلعب دورا كمركز فكر للسلطة التنفيذية بل وأخذ على

عاتقه مهمة تنظيم سلسلة من المؤتمرات التي بدأت عام ٢٠٠٧ وانتهت مع ثورة ٢٥ يناير والتي ناقشت قضايا مراكز الفكر في الخبرة الدولية المختلفة وكان من المخطط أن ينشئ المركز شبكة دولية لمراكز الفكر في الدول النامية لكن العمل بها توقف عقب تحول دوره لإدراة تنفيذية داخل الجهاز الإداري للدولة.

وعلى الرغم من أن الدليل الكوني لمراكز الفكر الصادر عن جامعة بنسلفانيا يذكر أن عدد المراكز في مصر ٣٥ مركز فكر إلا أن هذا الرقم وفقا للمفهوم السابق قد يكون مبالغ فيه بدرجة واضحة وسيتضح الأمر عند تناول تشخيص مشاكل العلاقة بين مراكز الفكر وصانع القرار(١). إلا أن ذلك لا ينفي وجود تلك المراكز على الإطلاق فهناك مراكز يمكن تصنيفها بوضوح كمراكز فكر تهتم بدعم عملية صنع السياسة العامة كمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، والمركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية رغم حداثة عمله، والمركز الوطني للدراسات الأمنية، ومركز شركاء التنمية.

وعلى أية حال يمكن الوقوف على ثلاثة تصنيفات رئيسية لمراكز "الفكر" المصرية **وفقا للتبعية** : تبدأ بمراكز الفكر الأكاديمية التابعة للجامعات الحكومية كجامعة القاهرة ومركز الدراسات السياسية خلال حقبة التسعينات وبداية الألفية، والتابعة للجامعات الخاصة كالجامعة الأمريكية (فقد لا تكون الجامعة الأمريكية مثالا على سبيل الذكر وأنما نموذج حصري ضمن منظومة التعليم الجامعي الخاص بمصر)، حيث يندرج تحت كل من هذه الجامعات سلسلة من مراكز الفكر. وتصنف كمراكز ذات طبيعة خاصة تعود تبعيتها للجامعة. أما التصنيف الثاني فهو مراكز الفكر التابعة للحكومة كمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء وإن كان دوره حاليا بعد الثورتين قد لا يجعله يندرج تحت منظومة مراكز الفكر بالأساس وانما مركز للأزمات أو المعلومات تابع لمجلس الوزراء. ولكنه قبل الثورة كان قد برز دوره كمركز فكر للسلطة التنفيذية ولكن مع الثورة اختلف وضعه ودوره. ومن أبرز أمثلة المراكز التابعة للقطاع العام مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

---

(١) لسنا في مجال تقييم التقرير ولكن معايير الإختيار كان ينبغي ايضاحها خاصة أن بعض المراكز تغير دورها بشكل كبير كمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار حيث انحصر دوره ولم يعد مركزا فكريا بالمعنى المتعارف عليه. فكيف يحصل على المرتبة رقم ١٧ على قمة مراكز الفكر في افريقيا والشرق الاوسط

متقدم عن مركز موشي ديان في إسرائيل بـ ١٦ مركز ؟، أعتقد ان التقرير كان عليه تحديث بياناته ودراسة الانتاج البحثي لكل مركز بدقة بل وزيارة تلك المراكز.

ثم يأتي في النهاية التصنيف الثالث لمراكز الفكر الخاصة والمستقلة وما يميزها هو استقلالها عن الطابع الحكومي وقيامها بإعداد مشروعات وأبحاث لأغراض تجارية. ويختلف تأثير هذه المراكز حسب القرب والبعد من صانع القرار، فتأثيرها يتوقف على مدى إستجابة صانع القرار لها، كالمركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية.

ولا يوجد بمصر مراكز فكر حزبية أي تتبع الأحزاب السياسية رغم تشدق بعض الأحزاب بوجودها داخل المنظومة المؤسسية للحزب لكن ما هو قائم بالفعل لا يعدو أن يكون مكتبا لسكرتارية الحزب يقوم بتجميع معلومات أو ينسق أعمال الحزب الإدارية على أقصى تقدير، وليس مركز فكر بالمعنى المتعارف عليه في التجارب الدولية، وهذا قد يعود إلى ضعف الأحزاب ذاتها وضعف المخصصات المالية لها علاوة على ضعف الكيان المؤسسي للأحزاب السياسية في مصر.

التقسيم وفقا للوضع القانوني :

وبالنسبة للوضع القانوني لتلك المراكز، فلا يوجد قانون واحد يشرع وجودها ويقنن وضعها وعلاقاتها ببعضها البعض. فمنها ما ينشأ كجمعية أهلية تندرج تحت قانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، أو تنشأ كشركة خاصة تندرج تحت قانون الإستثمار، أو كوحدة ذات طابع خاص تتبع احدى الجامعات. أو تتبع احدى مؤسسات الدولة وتعتبر تابعة لجهازها البيروقراطي أو احدى مؤسسات القطاع العام، بمعنى آخر يختلف وضعها القانوني وفق تبعيتها وتصنيفها القانوني.

التقسيم وفقا للأجندة البحثية :

تتنوع القضايا التي تتخصص فيها مراكز الأبحاث بمصر. وبإستعراض مجال إهتمام تلك المؤسسات البحثية ، وبتطبيق التخصصات البحثية لمراكز الفكر التي أدرجها جيمس ماجين يتضح إنطباقها جميعاً حيث تعمل في التخصصات الثمانية المذكورة وهى: التنمية

الدولية، والسياسة الصحية، والسياسة البيئية، والأمن وشئون الدولة، والسياسة الإقتصادية المحلية، والسياسة الإجتماعية، والعلوم والتكنولوجيا، والشفافية والحكم الرشيد[١].

(1) James Mc-Gann, op.cit., pp. 4-5.

ولا ينفرد مركز محدد بفرع معين من الأفرع البحثية سالفة الذكر، إلا أنه يلاحظ أن القضايا المطروحة على أجندتها البحثية ليتم النظر اليها كمراكز فكر لابد أن تخضع تحت طاولة قضايا السياسة العامة بأركانها المتعارف عليها[١]: خطة، برنامج، سلسلة قرارت أوقوانين يتم اتخاذها من قبل الحكومة بالتعاون مع فاعلين آخرين بغرض معالجة مشكلة أو قضية تهم قطاع عريض من الناس وذلك بمايهدف حل هذه المشكلة أو منع تجدد حدوثها. فبغض النظر عن تصنيف د. ماجين لكن لابد من النظر إلى القضايا التي تهم صانع القرار المصري حاليا ومدى اهتمام مراكز الفكر بهذه القضايا. فالمحلل لتوجهات القيادة السياسية في مصر سيجد أنها تضع على قائمة اهتماماتها المشروعات القومية وتشجيع الاستثمار، المشكلات القومية كالتعليم والإسكان وغلاء الأسعار ومكافحة الارهاب.[٢]

هنا يكمن السؤال حول عدد المراكز المهتمة بمثل هذه القضايا أو بأي منها، وهل القضايا التي توضع على الأجندة البحثية لمثل تلك المراكز تهم قطاع عريض من المواطنين؟ بمعنى آخر هل هى قضايا شأن عام. هل بدائل السياسات التي يتم طرحها تستهدف علاج المشكلة أم منع تكرار حدوثها أم مجرد رصد المشكلة وأبعادها دون دعم صانع القرار بالسبل اللازمة لمواجهتها؟ وهذا يأخذنا إلى الدور السياسى لمراكز الأبحاث حيث لا يتحقق هذا الدور إلا إذا كانت هناك علاقة مؤثرة بين مراكز الأبحاث وصانع القرار فى الدولة.

فمثلا قضية تغير المناخ تعد أحد قضايا السياسة العامة والشأن العام وتمثل خطرا شديدا يداهم مصر بل ويهدد جزءا هاما منها بالغرق. ورغم ذلك فان القضايا المطروحة على أجندة المراكز بمصر تغفل الإهتمام بها. غير أن من أبرز الجهود التي تناولت تلك القضية "مركز شركاء من أجل التنمية" حيث نظم مؤتمرا ضخما تناول القضية عام ٢٠٠٩.

(١) عبد المنعم المشاط (وآخرون)، "مقرر السياسة العامة للدولة"، مدارس الديموقراطية، المعهد الايرلندي للديموقراطية التعددية، ٢٠١٢، متوفر على شبكة المعلومات الدولية في جرى الدخول إلى الموقع فى ١١

سبتمبر ٢٠١٥ (http://democracy-schools.com/ar/Curriculum/Details/26).

(٢) المركز المصري لمكافحة الإرهاب أحد المراكز المهتمة بقضية مكافحة الإرهاب ووضع بدائل سياسات لدعم صانع القرار في هذا الشأن. لمزيد من التفاصيل انظر: "الموقع الرسمى للمركز المصري لمكافحة الارهاب" (http://www.egycct.org)، جرى الدخول إلى الموقع فى ١٥ اكتوبر ، ٢٠١٥.

تقسيم المراكز البحثية وفقا للإستقلالية :

تؤثر هوية مراكز الفكر على إستقلاليتها سواء بالنسبة لأجندتها البحثية أو لمصادر تمويلها ومدى إستمرارية تلك المصادر. في هذا الإطار تصنف مراكز الفكر وفق ست مجموعات[١]:

- **مراكز مستقلة** : كالمركز الإقليمي للدراسات و "المركز الديمقراطي العربي" وهما مراكز مستقلة في ممارسة أنشطتهم ومصادر تمويلهم وفي تحديد أجندتهم البحثية.
- **مراكز شبه مستقلة** : كمركز ابن خلدون فهو مركز مستقل عن الحكومة إلا أن أغلب مصادر تمويله يأتي من الجهات المانحة مما قد يؤثر على مفهوم الحياد التام بسبب أجندة وأولويات الجهات المانحة.
- **مراكز تابعة للجامعة** "University Affiliated جامعة بدون طلبة": كمركز الدراسات السياسية وحوار الثقافات.
- **مراكز تابعة للأحزاب السياسية** Political Party Affiliated : لا يوجد هذا النوع في مصر بسبب ضعف الأحزاب ذاتها. ولكن يمكن القول أن الجمعية الوطنية للتغيير التي كان يرأسها رجل الأعمال أحمد عز ابان حكم مبارك كانت تحاول أن تلعب هذا الدور مع الحزب الوطني اللجنة العليا للسياسات ولكن بعد سقوط النظام تم حلها.
- **مراكز تابعة للحكومة** Government Affiliated : ومن أبرز الأمثلة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء حيث كان دوره بارزا قبيل نهاية حكم مبارك. ولكن مع تغيير نظام الحكم وسرعة تغيير الحكومات تراجع دوره كمركز فكر لصانع القرار بل أصبح بمثابة وحدة للأزمات بمعنى آخر تقلص دوره في دعم عملية صنع السياسة العامة مقابل كونه مؤسسة تنفيذية تسهم في تنفيذ السياسة العامة.

ويندرج مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية تحت هذا التصنيف حيث كان يخضع لمجلس الشورى. وبعد إلغائه أصبح شأنه شأن المؤسسات القومية الأخرى التى يديرها المجلس الأعلى للصحافة لحين إقرار مجلس النواب قانون خاص بذلك.

(١) دليل لمراكز الفكر بمختلف انحاء العالم يتبع معهد السياسة الخارجية بجامعة بنسلفانيا يتم بشكل سنوي ليقيم أداء مراكز الفكر الأكثر تأثيرا على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي، حيث يتم ترشيح أبرز المراكز بمختلف أنواعها ولكن تستثني المراكز الحكومية لعدم استقلاليتها مما يؤثر على فاعليتها.

- **مراكز شبه تابعة للحكومة** Quasi Governmental : تمول بواسطة المنح والتعاقدات الحكومية، إلا أنها ليست تابعة رسمياً للجهاز الحكومي. كمركز الدراسات السياسية والمستقبلية الذي تم حله مع عام ٢٠١٣.

وبعد عام ٢٠١١ أصبح الحياد والإلتزام بقواعد البحث العلمي أمر شديد الحساسية فظهرت مراكز موالية لحكم جماعة الإخوان بل وتصدر تقارير قد تخالف الواقع مثل المركز المصري لدراسات الإعلام والرأي العام الذي يصدر استطلاعات للرأي العام تناصر الإخوان ويظهر ذلك فيما يصدره من نتائج(١).

بل وهناك بعض المراكز التي اتخذت مواقف سياسية من بعض القضايا كمركز النيل للدراسات الإقتصادية والإستراتيجية فى وقت الإنتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢ حيث أعلن رفضه ترشح الفريق أحمد شفيق وطالب الدكتور محمد مرسى والأستاذ حمدين صباحى والدكتور عبدالمنعم أبو الفتوح بالتوحد معا حفاظاً على إلتئام الميدان وقواه الثورية مما يتنافى مع القواعد العلمية للبحث العلمي التي تفرض الحياد. وكان لمثل هذا النهج أثره على زيادة أزمة الثقة بين مراكز الفكر وصانع القرار وأصبح الإنتماء السياسي للباحثين أحد مشاكل مراكز الفكر في مصر(٢).

وفقاً لمعيار الفئة المستهدفة هناك مراكز تستهدف الرأي العام في المقام الأول: هى مراكز فكر تهدف لأن يكون لها تأثير طويل الأجل لصياغة أهداف السياسة العامة عبر الوصول إلى الرأي العام والإهتمام بالقضايا التي تهم الجمهور، وهى تكاد لا توجد فى مصر الى حد كبير حيث أن أغلبها مراكز نخبوية. ولكن مجازا يمكن وصف "مركز بصيرة لدراسات الرأي العام" بإعتباره مهتما باستطلاع رأي الجمهور بالقضايا الملحة فهو بمثابة أداة كاشفة لنبض الرأي العام.(٣)

(١) المركز المصرى لمكافحة الإرهاب / أكتوبر ٢٠١٥. متوفر على الموقع الخاص به على شبكة

المعلومات الدولية.

(٢) الموقع الرسمي المركز المصري لبحوث الرأي العام جرى الدخول للموقع ٢٠١٧/٥/١، (www.baseera.com.eg/home_en.aspx).

(3) James Mc-Gann, op.cit., pp. 69-70.

مراكز تستهدف وسائل الإعلام: إذا كانت غاية مراكز الفكر هى المساعدة في تشكيل المناقشات العامة فهذا الصنف يضع أولوية أعلى للاقتراب من وسائل الإعلام أكثر من تقديم تقارير إلى صناع القرار. مثل مركز الجمهورية للدراسات والأبحاث السياسية والامنية.(١)

مراكز تستهدف صانع القرار: تقوم بدعوة وإختيار أعضاء البرلمان وأعضاء السلطة التنفيذية للمشاركة في أنشطتها حتى يتسنى لها التأثير على عملية صناعة السياسة العامة، مثل المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية(٢) والمجلس المصري للشئون الخارجية.(٣) وإذا حاولنا قياس تأثير مراكز الفكر في مصر على عملية صنع السياسة العامة، فكما سبق القول يصعب قياس تأثير إختلاف الأفكار والجزم بتأثير مركز عن الآخر، إلا أن الباحثة ستحاول جاهدة أن تستخدم بعض المحددات التي طرحها جيمس ماجين(٤) لرصد تأثير بعض المراكز حيث تتصف تلك المعايير بالمزج بين الكم والكيف كما سبق الإشارة. **ومن خلال ذلك توصلت الباحثة للمحددات والمعايير التالية:**

- **القدرة على البقاء عبر الزمن:** استطاعت العديد من مراكز الفكر في مصر البقاء على مدى طويل وفقا لسنة إنشائها، إلا أنه في المقابل هناك مراكز لم تستطع الصمود رغم تميزها البحثي وإنتهى عملها كالمركز الدولي للدراسات المستقبلية.
- **القدرة على توظيف نخبة من الباحثين والمحللين** وزيادة عضوية مجلس الإدارة **(**بنسبة معقولة**)** لا تواجه مراكز الفكر في مصر مشكلة كبيرة في هذا العنصر فهناك مراكز حديثة العهد قد لا يتعدى عمرها السبع سنوات وإستطاعت تكوين فريق بحثي قوي ومجلس إدارة متميز كالمركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية.
- **الموارد المالية المتاحة ومدى استمراريتها:** تعتبر هذه مشكلة كبيرة تعاني منها العديد من مراكز الابحاث في مصر وسيتم تناولها بالتفصيل خلال تشخيص الأزمة.

---

(١) نفس المرجع السابق، ص ١٣٩.

(2) James Mc-Gann, 2010, Global Go To Think Tanks Call for Nominations,

op.cit., p. 5.

(٣) أحمد موسى بدوي، القدرات التنافسية للبحث الاجتماعي العربي تحليل مقارن للبحوث المنشورة في دوريات علمية محكمة، اضافات، العدد ١٢، (خريف ٢٠١٢)، ص ٧٤.

(٤) مرجع سابق، ص ٧٤.

- **حضور شخصيات عامة وهامة للمؤتمرات وحلقات المناقشة والقدرة على التقريب بين النخبة والاكاديميين ومدى استقلالية تلك المراكز:** يتفاوت هذا المعيار من مركز لآخر حسب القرب من صانع القرار وشبكة العلاقات والإتصالات. فعلى سبيل المثال المركز العربي للدراسات الإنسانية يعجز بعد ثورة ٣٠ يونيه ليس عن دعوة شخصيات بارزة في فعالياته وإنما عن إقامتها من الأساس بسبب عدم القدرة على الحصول على موافقة أمنية خاصة وأنه مركز إسلامي الطابع والتوجه.
- **إصدار مطبوعات محكمة والتوجه نحو زيادتها:** تصدر العديد من مراكز الفكر المطبوعات والدوريات المحكمة كمركز الأهرام بل وتتعدد قضاياها لكن يعاني الوطن العربي بالأساس من غياب التنافسية البحثية وقد يكون من أسبابها قضية المحكم ذاته.(١)
- **سمعة أكاديمية جيدة (وعلى الساحة الدولية):** للأسف تعمل مراكز الفكر في مصر بمعزل عن الساحة الدولية والمعايير الدولية ولا يوجد تصنيف لأى مركز بحثى مصرى أو عربى فى درجة التصنيف الخاصة بالتأثير على السياسة العامة فمركز الاهرام للدراسات لا يحتل أية مرتبة عالميا في دليل مراكز الفكر الصادر عن جامعة بنسلفانيا لعام ٢٠١٦، واحتل المركز الثاني على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يليه المركز المصري للدراسات الاقتصادية حاصل على المركز رقم ١٢ عربيا والمركز الإقليمى للدراسات الإستراتيجية المركز ١٦. فى حين إحتل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار المرتبة ١٨ والمركز العربى لأبحاث وتدريب المرأة المرتبة ٢٠، والمركز المصرى للسياسة الخارجية المرتبة ٢٩، يليه منتدى الأبحاث الإقتصادية والذى يشغل المرتبة ٣٠، ومركز ابن خلدون المرتبة ٤٢، ومركز الدراسات المستقبلية المرتبة ٤٩. واحتل المنتدى العربى للدراسات البديلة المرتبة ٥٦. أما المركز المصرى لدراسة السياسات العامة فقد شغل المرتبة ٦٢.(٢)

(1) James Mc-Gann, op.cit., pp. 69-70.

(٢) من الصعب الوقوف علي الامر نظرا للوضع السياسي غير لمستقر بمصر علاوة على عدم افصاح صانع القرار بمثل هذا الوضع علاوة على تفضيل صانع القرار للتعاون مع الخبراء بذواتهم وليس بتبعيتهم المؤسسية. المصدر: مقابلة مع الاستاذ الكتور محمد كمال: استاذ العلوم السياسية ومدير مركز دراسات المناطق الدولية بجامعة القاهرة، (القاهرة، نوفمبر ٢٠١٥) فى أحد البرامج الحوارية.

وبغض النظر عن هذه المحددات وفى ضوء التجربة المصرية إستطاعت هذه الورقة البحثية الوقوف على **خمسة محددات رئيسية يمكن من خلالها توصيف الدور السياسى لمراكز الفكر إلى جانب تأثير هذا الدور من عدمه.**

أ- العلاقة مع الحكومة :

إلى أي مدى يعي المسئولون والجهات الحكومية بالأنشطة البحثية لمراكز الفكر ويأخذونها في الاعتبار ويساندونها ؟ كم عدد ملخصات السياسات التي يتم رفعها بشكل دوري إلى صانع القرار ؟ هل يلتحق عدد من العاملين بمراكز الفكر بالعمل في دوائر صنع القرار؟ إلى أي حد تدمج هذه الأنشطة في إطار الخطط الإقليمية والوطنية؟ إلى أية درجة يحرص صناع القرار أو يستجيبون إلى دعوة مراكز الفكر للمشاركة في أنشطتها كالمؤتمرات والندوات ؟

يمكن القول أن "المجلس المصري للشئون الخارجية" مثال جيد للإجابة على هذه التساؤلات حيث يتواصل بشكل واضح مع وزارة الخارجية المصرية عبر علاقات أعضاء مجلس الإدارة القوية وإنتماء بعضهم لتلك المؤسسة الكبيرة، ويشاركون في المناقشات التي تحتاج الوزارة للإستماع للخبراء بالنسبة للشأن الخارجي، بل ويشارك وزير الخارجية في المؤتمر السنوي للمركز.

ب- العلاقة مع وسائل الإعلام :

إلى أي مدى تستطيع المؤسسة القيام بالأنشطة التالية: التواصل مع وسائل الإعلام في دعم أنشطتها، نشر المعلومات عن مراكز الفكر، بناء الوعي العام حول عمل مراكز الفكر، حملات التوعية المصممة لتغيير السلوكيات، المناصرة، تجنيد الموارد. وتنجح بعض مراكز الفكر المصرية في هذا الشأن ولكن ليس بالمعنى المذكور، فعلى سبيل المثال نجح المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية في فترة وجيزة من التواجد في الساحة الإعلامية ولكنه في المقابل لم يشن حملة مخططة للمناصرة أو حملة للتوعية وتغيير السلوك أو لتنمية الموار وحشد الرأي العام.

المناصرة Advocacy :

إلى أية درجة تبذل مراكز الفكر جهودا مدروسة للتأثير في صانعي السياسات والقرارات الأخرى التي تؤثر في جمهورها المستهدف سواء كانوا مسئولين حكوميين، أو أفراد آخرين يتمتعون بصلاحيات تتعلق بصنع السياسات أو إصلاحها؟ إلى أي مدى تدعم مراكز الفكر التطبيق الفعال للسياسات القائمة؟

تفتقد مراكز الفكر – بدرجة كبيرة – لفكر المناصرة وشن حملة جماهيرية منظمة للتأثير على الرأي العام ومتخذ القرار. فقد يظهر بعض باحثيها في التلفاز للحديث عن أسباب العزوف عن الإنتخابات وأهمية المشاركة كما حدث في الإنتخابات البرلمانية ٢٠١٥ ولكنهم يظهرون بصفتهم الفردية دون تخطيط من المركز التابعين له أو بمبادرة منه، فالحملة يشنها الإعلام أو بعض مؤسسات الدولة وليست مراكز الفكر.[١]

الغريب أن ما تفتقده مراكز الفكر نجحت فيه بعض مؤسسات المجتمع المدني كالمؤسسات الخيرية حيث إستطاعت شحن الرأي العام والنخب لدعم عملها وتبني بعض مشروعاتها العملاقة ومن أبرزها مؤسسة مصر الخير، مستشفى ٥٧٣٥٧. وقد يكون السبب هو إعتمادها على فريق متخصص فى الإعلام والتسويق وتنمية الموارد.

العلاقة مع الجمهور والرأي العام :

إلى أية درجة يعي الجمهور بوجود وأهمية مراكز الفكر وينعكس ذلك في مدى قرب المراكز ماديا ومعنويا وسهولة الوصول إليها، تصور الجمهور بأن له صلة مباشرة بأنشطة مراكز الفكر، رفع وعي الجمهور المستهدف بأنشطتها والقضايا التي تناقشها.

من أبرز المراكز التي يصل إنتاجها للجمهور وما تنظمه من أحداث هو مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية نظرا لإنتمائه لمؤسسة صحفية كبيرة تمكنه من وصول مطبوعاته إلى داخل وخارج مصر، وتقدم لباحثيه مختلف التسهيلات والتيسيرات في النشر والظهور الإعلامي لخبرائه فى العديد من البرامج الحوارية.

العلاقة مع مراكز الفكر الدولية والإقليمية :

إلى أي مدى تقوم مراكز الفكر ببناء علاقات تعاون مع غيرها من المراكز على الساحة الدولية والإقليمية بهدف تكامل الجهود، وتبادل المعلومات، وتكرار التجارب الناجحة،

وبناء قوى ضاغطة على الساحة الدولية. هل تشترك مراكز الفكر المصرية والعربية في الشبكات الدولية لمراكز الفكر؟

---

(١) هبة جمال الدين، إعادة العلاقة بين مراكز الفكر ودوائر صنع السياسات فى مصر المركز اليمقراطى العربى، ألمانيا، ٢٠١٥، ص ٣٥.

تعتبر هذه القضية مشكلة مستمرة مع مراكز الفكر المصرية فقد تنظم بعض المراكز زيارات ودراسات مشتركة وورش وندوات مع بعض المراكز الدولية ولكنها لا تبذل جهدا للإشتراك في أي من شبكات مراكز الفكر العالمية مثل مركز دراسات الشرق الاوسط فالوضع بالنسبة له مجتزئ على خلاف المركز الإقليمي الذي رغم حداثته هو عضو في عدد من الشبكات الدولية.

ومن خلال الإجابة على تلك التساؤلات أمكن لهذه الورقة البحثية تشخيص الدور (التأثير) بين طرفى المعادلة أى بين مراكز الفكر وصناع القرار.

بغض النظر عن خريطة تلك المراكز ووضعها الذى يصعب معه وصفها بمراكز فكر بالمعني المتعارف عليه في الأدبيات الغربية الا أنه تجدر الاشارة إلى أن هذه المراكز (أو بالأحرى مراكز الابحاث) تعاني من العديد من المشاكل الخاصة بعملها في السياق المصري وعلاقاتها مع صانع القرار التي تظهر في شكل العلاقة بين الطرفين وهذا ما سيتناوله الجزء القادم.

رابعاً – الإشكاليات التى تواجه دور وفعالية مراكز الفكر فى مصر :

واجهنا سؤال متكرر فى هذه الورقة البحثية والغريب أنه من كبار باحثى مراكز الفكر فى مصر بالإضافة إلى النخب السياسية والإعلامية الذين تحدثوا بشكل مباشر وغير مباشر فى عدة لقاءات تلفزيونية تارة ومقالات صحفية تارة أخرى حيث تمثل السؤال فى: هل يوجد فى مصر بالفعل مراكز فكر ؟ واين هى ؟

هذا السؤال يحمل فى طياته العديد من المشكلات فى نفس الوقت، فعدم إدراك وجودها هو نفي لدورها وكيانها على الإطلاق وحينما ينبع من النخب يعكس غياب الجدوى والإهتمام علاوة على أزمة الثقة. وطرح النخبة المثقفة من الباحثين للسؤال يؤكد على العديد من المشكلات الداخلية التي تؤدي للقناعة بإنعدام الدور علاوة على ضعف أواصر العلاقة بين

مراكز الفكر وصناع القرار. ولذلك يحاول هذا الجزء تفسير هذا الوضع الملتبس عبر تشخيص المشاكل الخاصة بالعلاقة بين مراكز الفكر وصانع السياسة العامة بمصر. ومن ثم يشمل هذا الجزء أسبابا عديدة يمكن تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين؛ أولا أسباب تعود لصانع القرار، وثانيا أسباب تعود لمراكز الفكر.

١) أسباب تعود لمراكز الفكر :

أ- التشريعات المنظمة :

لا يوجد تشريع ينظم عمل مراكز الفكر، فهى تختلف من حيث التوصيف القانونى: فهناك مراكز تصنف قانونا كجمعيات أهلية، وأخرى كشركات خاصة، وثالثة كوحدات ذات طبيعة خاصة، أو كأحد أجهزة الجهاز الإداري بالدولة او تتبع للقطاع العام بالدولة كما سلف الذكر.

وما تناولته الدولة في مجال البحث جاء تحت مظلة مصطلح البحث العلمي الذي بدأ الإهتمام به مع عام ١٩٣٩ باصدار مرسوم إنشاء مجلس فؤاد الأول الأهلي للبحوث (نوفمبر ١٩٣٩)، ومع عام ١٩٥٦ تم إصدار قانون إنشاء المجلس الاعلى للعلوم (يناير ١٩٥٦). وفى عام ١٩٦٣ تم إنشاء أول وزارة للبحث العلمي والعلوم. ومع عام ١٩٧١ تم انشاء اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا.[١] والمتابع لأوضاع هذه المراكز لابد وأن يلاحظ أنها تعاني من مشاكل عديدة، فهي مبعثرة علي الوزارات المختلفة ولم يعد هناك وزارة إلا ويتبعها مركز بحثي ومع الأسف لا يوجد اي تنسيق او تعاون حقيقي بين تلك المراكز رغم كل الجهود التي بذلت في هذا الإتجاه حتي وصل الحال إلي تكرار الأبحاث والخطط البحثية والدراسات والمشاريع العلمية التي يقوم بها الباحثون مع تكرار شراء الأجهزة مما تسبب في إهدار كبير للمال العام. وبداخل كل وزارة مشاكل إدارية ومالية تواجه المراكز البحثية، فالنظم الإدارية واللوائح والقوانين المنظمه لم تتغير علي مدار سنوات عديدة، والميزانية المخصصة للإنفاق علي شراء الأجهزة والمعدات والكيماويات وغيرها ضعيفة للغاية. وهكذا أصبح وضع تلك المراكز خطيرا وينذر بمشاكل عديدة فى منظومة البحث العلمي في مصر، ورغم أن دستور ٢٠١٤ نص على وجود نسبة مخصصة من موازنة الدولة للبحث العلمي الا أنه لا يوجد ضمانة حول آليات التطبيق وتوافر الموارد والإلتزام بها وقت الازمات المالية ومع ندرة الموارد. هذا علاوة على عدم وجود مخصص للبحث في مجال العلوم الإجتماعية.[٢]

(١) هاني الناظر، "مراكز الأبحاث المصرية بين الواقع والمأمول"، الوطن نيوز،٣٩- جرى الدخول إلى الموقع ٢٠١٧/٥/٧

(2) Bakry M. El Medni, Civil Society and Democratic Transformation in Contemporary Egypt: Premise and Promises,university of Delware, June 2013, p. 15 .

وإذا نظرنا إلى الوضع الملتبس الخاص بقانون الجمعيات الأهلية نجد أن قانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، يمثل تهديدا لإستقلالية مراكز الفكر المصنفة كجمعيات أهلية حيث خول القانون للسلطات الإدارية الحق في التدخل فى شئون الجمعيات وفتح الباب للسيطرة الأمنية عليها، كما قيد حقها في تلقي تمويل خارجي فلا يتم صرف المنحة إلا بموافقة وزارة التضامن الإجتماعي، كما ان لهذه الوزارة الحق في تعيين مجلس أمناء الجمعية او مجلس إدارتها مما قد يؤدى الى السيطرة التامة عليها.[١] ومع إختلاف طبيعة مراكز الفكر عن الجمعيات نجد أن الوضع يهدد استقلاليتها البحثية خاصة في الشق الخاص بالعلاقة مع السلطات الإدارية بالدولة، فقد لا تجد الحرية في تقييم أداء تلك المؤسسات أو إقتراح بدائل سياسات مخالفة للنهج والتوجه السياسي لمؤسسات الدولة.

٢) أسباب تعود لصانع القرار :

أ- ازمة الثقة :

قد تمثل الموروثات والقيم الثقافية السائدة عاملا مهما في تفسير ضعف دور مراكز الفكر وقلة إنغماسها في العملية السياسية. في بعض الدول مثل كندا تنتشر ثقافة تختص بالعمل الحكومي أو الوظيفي الرسمي Officialdom حيث يهتم الساسة بالنصائح المقدمة من قبل الجهاز البيروقراطي ومن داخل الحزب السياسي أكثر من تلك التي تقدمها الجهات الخارجية. وبرغم أن إنشاء مراكز الفكر بكندا جاء نتيجة جهود الدولة، إلا أن الأخيرة لا تعبأ كثيرا بمخرجات المؤسسات البحثية.

ب- غياب النهج المؤسسي في التعامل مع الخبراء :

هناك توجه لدى صانع القرار للاستفادة بالخبراء والاكاديميين والباحثين بصفتهم الفردية دون التعاون مع مراكز الفكر مباشرة ككيان مؤسسي فقد يكون الخبير باحثا بأحد مراكز الفكر

ولكنه يشارك مع القيادة السياسية بصفته الشخصية وليس بتبعيته لتلك المراكز البحثية، وذلك لتجنب التعقيدات البيروقراطية فالنهج المؤسسي مازال غير راسخ في مصر.[٢]

(1) Donald E. Abelson, Think Tanks in North America, Think Tanks and Civil Societies in a Time of Change, in James G McGann & Kent R.Weaver, eds, p. 38.
(2) Bakry M. El Medni, op.cit., p. 18.

ج- غياب قناة واضحة للتواصل مع صانع القرار :

لا يوجد بمصر قناة واضحة يمكن لمراكز الفكر المختلفة تقديم المشورة من خلالها مباشرة ورفعها لصانع القرار. فالأمر يعتمد على العلاقات الشخصية ولا يوجد ضمانه لوصول رؤيتها لصانع القرار، والأمر يتوقف على القدرات والامكانات الخاصة لمراكز الفكر وشبكة علاقاتها. مما قد يصيب الباحثين في المراكز غير المعروفة وغير المستندة على شبكة قوية من العلاقات بالاحباط عندما يقارنون أنفسهم بالباحثين بالمراكز الأمريكية والغربية. وبالتطبيق على الحالة المصرية نجد أن هناك مراكز ذات علاقات طيبة بصانع القرار كالمركز الإقليمي على سبيل المثال، حيث يرسل المركز لرئاسة الجمهورية كل أسبوع تقديرات موقف سواء مطبوعة أو الكترونية، ويشارك بعض خبراء المركز في لجان لإبداء الرأي (يتم إرسال هدايا رمزية من رئاسة الجمهورية، خطابات شكر على الدور المتميز). وفي المقابل ينظر باحثو المركز العربي للدراسات الإنسانية نظرة يائسة ويؤمنون انه حتى مع بذل العديد من الجهد لن تصل توصياتهم لصانع القرار بمصر. وهناك اتجاه يفسر هذا الشعور بأن الحديث عن صعوبة تواصل المراكز مع صانع القرار يعود بدرجة كبيرة لهذه المراكز نفسها خاصة أن من يعاني من هذا الوضع هى في الأغلب مراكز ذات توجه سياسي واجندة سياسية مناوئة للنظام السياسي.

٣) أسباب تعود لمراكز الفكر :

أ- القوى البشرية :

يعتبر رأس المال البشري من أهم مقومات عمل مراكز الفكر؛ فكلما كان فريق العمل يعكس الخبرة، والكفاءة وله علاقات قوية بمختلف فئات وأطياف المجتمع خاصة رجال السياسة كان ذلك مؤشراً مهماً على قوة المركز وتأثيره على عملية صنع السياسة العامة. إلا

أن القوى البشرية في مراكز الفكر المصرية تعاني من عدد من المشاكل تتنوع وتختلف من مركز لآخر ومن خبرة لأخرى:

صعوبة إيجاد باحث متمكن من ادواته البحثية بسبب ضعف المرتبات وإنشغال الباحثين الكبار والمتميزين المتخصصين بالرغبة في الإنتشار دون إيجاد متسع من الوقت للعمل البحثي. وبعض المراكز المصرية كالمركز العربي للدراسات الإنسانية يعتبر أن الوضع البحثي في مصر لا يتيح وجود باحثين متمكنين من أدواتهم البحثية بسهولة ويسر والأمر يحتاج لوقت وجهد ومال.

عدم كفاية الموارد المالية اللازمة للتدريب على رفع القدرات البحثية لشباب الباحثين.[١] ولكن يمكن سد العجز عبر الإستفادة من الخبرات الخارجية عبر ما يسمى بـ "Outsourcing". وبالنسبة للمراكز الجامعية فان عدم كفاية الموارد قد يحول دون وجود فريق عمل متفرغ وإنما يتم الإعتماد على الفريق الاكاديمي بالجامعة التي يتواجد بها المركز[٢].

وجدير بالذكر أن صعوبة تجنيد عناصر بشرية مدربة وعلى درجة عالية من الخبرة والممارسة بسبب ضعف التمويل اللازم لجذب تلك الخبرات يؤثر على جودة الأبحاث والدراسات والتقارير المنتجة من قبل المؤسسات البحثية، بل ويصرف صناع السياسة عن تلك المنتجات البحثية لقلة جودتها، وعدم ارتباطها بأسماء لها مصداقية داخل الساحة السياسية.[٣] ويظهر ذلك بالنسبة للمراكز ضعيفة أومحدودة التمويل.

عزوف الباحثين الجادين عن التعاون مع بعض المراكز ذات الأجندة السياسية التي لا تتفق مع توجهاتهم. مثل حالة المركز العربي للدراسات الإنسانية حيث يتبني وجهة إسلامية ذات توجه سلفي قد يخشي البعض من ربط إسمه بإسم المركز.

إمتهان العديد من الباحثين والخبراء العمل السياسي والإعلامي رغبة في الوصول للسلطة مما قد يحول دون قدرتهم على تخصيص الوقت الكافي للعمل البحثي. وتوجد هذه الظاهرة بدرجة كبيرة في مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

إنتشار ظاهرة إستقطاب الباحثين المصريين المميزين خارج مصر للعمل خاصة بدول الخليج العربي أو بعض المراكز الأمريكية أو الأوروبية، إما رغبة في تحسين وضعهم المادي أو عدم توافر الإمكانيات اللازمة للبحث العلمي، أو بسبب الشعور بالدونية وعدم الأهمية والجدوى مما يقدمونه من بحث علمي، ويرى استاذنا السيد يس أن الإدارة والمناخ فى مصر طارد للعلماء.

فعلى سبيل المثال الموارد التي تخصصها مصر لأنشطة العلوم والتكنولوجيا مازالت محدودة نسبيا، وذلك من حيث الكم (الإنفاق) ومن حيث النوع (مستويات التأهيل والتنظيم).

---

(١) السيد يسن، حوار تفاعلي حول النهضة العلمية، مرجع سابق.

(2) Roy Stewart, On the Definition of Think Tanks: Towards a More Useful Discussion, November 2010, p. 44.

(3) Lucile Desmoulins, French Policy Research Institutes and their Political Impact as another illustration of the French Exception, in James Mc-Gann, and Kent R. Weaver, eds, ThinkTanks & Civil Societies Catalysts for Ideas and Action, p. 147

إنعكاس الفكر السياسي للباحثين على ما يقدمونه من دراسات وأبحاث وما قد يطرحونه من بدائل سياسات مما ينافي قواعد البحث العلمي المتفق عليها.

ب- الأجندة البحثية :

يؤكد ويليام تروشيم أن الأبحاث هي في أغلبها إنعكاس للمشكلات الإجتماعية والثقافية السائدة، فهي نتاج للواقع المجتمعى المحيط رغبة في علاج آفاته، فهى تتأثر به وتسعى إلي التأثير فيه. ومن ثم فإنتاج مراكز الفكر لا يتم بمعزل عن واقعها الإجتماعي. وتتمثل أبرز مشاكل تلك المراكز بمصر في هذا الشأن في الفجوة بين القضايا التي تهم صانع القرار والقضايا التي تضعها مراكز الفكر على أجندتها في مصر. فصانع القرار يهتم الآن بالمشروعات القومية العملاقة ويندر أن نجد مركزا يقدم بدائل سياسات أو تقديرات موقف في هذا الشأن. فعلى سبيل المثال يولي المركز العربي للدراسات الإنسانية أهمية بعد ثورة ٣٠ يونيو بقضايا ليس لها واقع على أجندة صانع القرار المصري ولا تواجه مشكلة تنموية تهم الجمهور العريض من المواطنين، كتقرير الحالة الصوفية بمصر، تقرير الحالة السلفية في مصر، وحال الأمة الإسلامية وغيرها من القضايا التي لا تتدرج في دوائر السياسة العامة خلال هذه المرحلة. وحتى عند تناول قضايا تتعلق بالشأن الإقتصادي كان الإهتمام حول جدلية العلاقة بين الضرائب والزكاة، فلم تهتم بالتحديات الإقتصادية وسبل مواجهتها او طرح بدائل سياسات جديدة تقلل تكلفة المشروعات القومية. هذا علاوة على اهتمام عدد من الأبحاث والدراسات بالجانب الأكاديمي وإهمال الجانب التطبيقي له. وما يزيد الوضع سوءا أن مراكز الفكر في مصر تقدم أبحاثاً غير مرتبطة باحتياجات البيئة التي تعمل فيها والمجتمع الذي تنتمي إليه، كحالة المركز العربي للدراسات الإنسانية فما يقدمه قد لا يخدم احتياجات صانع القرار المصري بل يستهدف به صانع القرار

السعودي أو العربي خاصة ان اغلب مصادر تمويله من المملكة العربية السعودية ومن ثم قد لا يعبأ صانع القرار المصري بما تقدمه من إنتاج بحثي.

ج- الانتاج البحثي :

الإستمرارية فى الإبداع والإبتكار وإنتاج الأفكار الجديدة حيث أن عملية الإبداع العلمى أو الفكرى وإنتاج الأفكار الجديدة فى البحث العلمى تعتبر من التحديات الصعبة التى تتطلب كفاءات وخبرات علمية مميزة حيث أن حجم ومستوى الإبداع والإبتكار لدى المراكز البحثية يجعلها تسير باتجاه المزيد من الفاعلية والتأثير سواء على الصعيد المجتمعى أو الدولة.

الإهتمام بالقضايا البحثية طويلة الأجل يؤدي إلى إنصراف إهتمام صانع السياسة عن هذا النوع من الدراسات، مقابل إيلاء الإهتمام بالقضايا العاجلة. كذلك فإن القضايا طويلة الأجل ترتب أعباء جديدة تتمثل أبرزها في الإحتياج لموارد مالية ضخمة تتوافق وطبيعة القضايا محل البحث. فالمراكز قد تولي أهمية أكبر للتحليلات والدراسات بدلاً من تقديم إجابات محددة للقضايا التي تشغل صناع السياسة العامة، حيث قد تقع بعض مراكز الفكر في مصر في فخ المشروعات البحثية طويلة الأجل مما قد يشتت دورها المفترض وإهتمامها بقضايا السياسة العامة، كوضع مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة عين شمس حيث اختلف دوره بعد ان كان متواصلا مع صانع القرار في بداية الألفية أصبح يعاني من حالة فتور العلاقة أو العلاقة الموسمية فاتجه ايضا للإهتمام بالدراسات الأكاديمية طويلة الأجل.

بعض مراكز الفكر في مصر لا تجيد كتابة أوراق السياسة العامة كتقدير الموقف وملخص السياسات ومن ثم لا يلبي إنتاجها البحثي حاجة صناع القرار او متطلبات وظيفتهم التي لا تتيح لهم متسعا من الوقت للإطلاع على الأوراق البحثية المطولة وهذا يعكس مشاكل المنتج البحثي المقدم لصانع القرار.

توصيات مقترحة :

١) انشاء إدارة لتنمية الموارد البشرية :

من أهم المشكلات التي تقف أمام صانع القرار مشكلة نقص التمويل ومن ثم تؤثر على استقطاب عناصر ناجحة وذات كفاءة في العمل البحثي مما يؤثر بدوره على المنتج البحثي وعلى استقلالية بل وبقاء المراكز ذاتها. ومن ثم لابد من وجود متخصصين يتسمون

بالمهارة في التفاوض ذوى قدرة على التواصل مع الجهات المانحة وكتابة المقترحات التمويلية. ويعملون ضمن فريق العمل الاداري بمراكز الفكر بصفة دائمة.

٢) تعدد مصادر التمويل :

من الهام – لضمان الاستدامة والبقاء عبر الزمن – تعدد مصادر التمويل، وتثبت الخبرة الدولية ان مراكز الفكر العالمية تتنوع مصادر تمويلها ما بين: تبرعات افراد، منح دولية، مساهمات شركات القطاع الخاص (المسئولية الإجتماعية)، خدمات استشارية، مشروعات او بحوث تعاقدية، تمويل حكومي، الوقف.

مصادر دخل أخرى: كاشتراكات الأعضاء، المطبوعات والدوريات، رسوم المشاركة في الندوات والمؤتمرات، البرامج التدريبية.

ويسهم تعدد مصادر التمويل – الى حد كبير – في ضمان الإستمرارية والإستدامة خاصة إذا وجد تمويل وقفي لصالح مركز الفكر.

٣) بناء القدرات البحثية لشباب الجيل الثانى من الباحثين :

يجب أن تحرص مراكز الفكر على أن تكون مصدرا لإستقطاب الكفاءات والخبرات فهى كمصنع لصناعة الباحثين والخبراء، وان تستثمر دوما في الجيل الثاني من شباب الباحثين، وأن تنظم مسابقات بحثية من حين لآخر لإكتشاف الباحثين الأكفاء من وقت لآخر. ويتميز المعهد الأفريقي لجنوب إفريقيا بتشجيع الباحثين الشباب للنشر والمشاركة بالأبحاث الدورية عبر ما ينظمه من سلسلة مؤتمرات ومسابقات بحثية لشباب الباحثين خاصة من القارة الأفريقية المهتمين بالشأن الأفريقي حيث نظم المعهد للعام العاشر مؤتمر شباب الباحثين الأفارقة الذى عقد بمارس ٢٠١٦ حيث يهدف بشكل دوري لتشجيع الباحثين الشباب وإكتشاف القدرات البحثية الجديدة المهتمة بالشأن الأفريقي لخلق أجيال جديدة من Think Tankers القادرين على تقديم أوراق السياسات العامة التى تسهم في دعم عملية صنع السياسة خاصة ابان مواجهة التحديات.

٤) حملة مطالبة واقتراح تشريعي لمسودة قانون ينظم عمل مراكز الفكر في مصر:

على مراكز الفكر أن تجتمع سويا وتتسق معا لصياغة مسودة قانون يطرح أمام مجلس النواب ينظم عملها ويضعها في نصابها الصحيح، وأن تشن حملة مطالبة Advocacy منظمة لدفع صانع القرار لاصدار هذا القانون.

٥) وجود وحدة لإستشراف المستقبل :

لقد برعت مراكز الفكر في إسرائيل في علم المستقبليات بل وبدأت في تناول هذا العلم في حقل العلوم السياسية وعلم الاجتماع. فعلى سبيل المثال يناقش مركز السياسة والاستراتيجية بشكل دوري خلال مؤتمره السنوي سلسلة مؤتمرات هرتسيليا لميزان الأمن القومي "أبرز التحديات الواقعة والمحتملة على الأمن القومي الإسرائيلي وسبل الخروج منها وتقدم بدائل سياسات أمام صانع القرار تطور سنويا بل ووضع استراتيجية من اجل بقاء اسرائيل: استراتيجية مجابهة معاداة السامية الجديدة".

ومن ثم على مراكز الفكر المصرية الاهتمام بالمخاطر المحتملة وتخصيص ادارة مختصة بالنظر للمستقبل ووضع سيناريوهات بديلة تقدم لصانع القرار.

٦) الإستعانة بخبراء مراكز الفكر في الجهاز البيروقراطي بالدولة :

تمد مراكز الفكر الحكومة بالكوادر البشرية اللازمة، فهى بمثابة مخزون استراتيجي للحكومات وعلى صانع القرار الاستفادة من هذا المخزون خاصة أن عدد المراكز التي تم الاستعانة بخبرائها في المناصب الحكومية بالدولة مازال قليلاً.

٧) التواصل مع الجمهور وصانع القرار :

على مراكز الفكر ألا تكون مراكز نخبوية فقط وأنما كجسر للمعرفة بين النخبة والجمهور والعكس صحيح فعليها أن تعكس وتترجم السياسات وتفسرها للجمهور الذي يجب أن تنقل نبضه ومشاكله وآرائه إلى صانع القرار ليكون مدخلاً من مدخلات عملية صنع السياسة العامة وتترجم ما يصدره من سياسات وتقيس مردود السياسات على المجتمع وتنقله بدورها لصانع القرار لتحسين جودة السياسات.

الخاتمة :

لقد مرت مصر بتجربة قاسية من عدم الإستقرار، وغياب واضح لمؤسسات الدولة خاصة خلال ثورة ٢٥ يناير وما تبعها، وتوالت الخسائر والمخاطر، وظهر أمامنا تحديات جديدة للقضاء على الآفات الإجتماعية والأخطار الداخلية كالإرهاب، ومواجهة المطامع الخارجية، وإعادة بناء الوطن من الداخل إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا مما خلق أمامنا تحدي لإعادة بناء البيت المصري مما يتطلب وجود دور للخبراء والمتخصصين في وضع سيناريوهات المرحلة بل والنظر نحو المستقبل، وهذا لن يتأتي بالجهاز الإداري للدولة فالتطور وغزارة المعلومات وسرعة وتواتر المتغيرات وكثرة الآمال والطموحات التي صاحبت الثورتين المتتاليتين لن يمكن مواجهتها وتلبية الممكن منها إلا بوجود دور حقيقي ومؤثر لمراكز الفكر.

فمراكز الفكر ما يميزها هو انشغالها بقضايا السياسة العامة للدولة التي تمثل شأنا عاما تعكس أجندة صانع القرار، وهذا في الواقع ما يؤهلها لممارسة دور مميز وفعال للنظر نحو المستقبل.

وقد إستطاعت الورقة توصيف بعض المشكلات التي تعاني منها مراكز الفكر خلال عملها بمصر، كتحدي رأس المال البشري وإشكالية استقطاب الكفاءات، ونقص الموارد المالية، وما له من تأثير على إستقلالية تلك المراكز وإنعكاس ذلك على أجندتها البحثية. وما تستخدمه من وسائل للتأثير وآليات في التواصل مع صانع القرار.

وقد توصلت الورقة الراهنة في هذا الشأن إلى عدد من التوصيات الهادفة لبناء عقد إجتماعي جديد بين طرفي المعادلة، وسجلت الدراسة عدداً من التوصيات الموجهة لمراكز الفكر أملاً في النظر إليها بعين الإعتبار، وأخرى موجهة لصانع القرار كتعبير عن إرادة حقيقية للتغيير نحو الافضل. فتتطلب العلاقة الجديدة بين الطرفين إستيعاب بعض الحقائق وتبني بعض المبادرات لدعم دور كل منهما. فبالنسبة لمراكز الفكر يمكنها الإعتماد على متخصصين في مجال تنمية الموارد التي يجب أن تتسم بالتعدد والتنوع والإستمرارية، وأن تحرص على بناء القدرات البحثية لشباب الباحثين وتصعيد الجيل الثاني، وتدريبهم على كتابة أوراق السياسة العامة حتى يمكنهم مخاطبة صانع القرار، والتنسيق فيما بينها لتكوين شبكة تجمع مراكز الفكر المصرية وتنسق العمل بينها، وتبنيها لمبادرة لإعداد مسودة قانون ينظم شكل العلاقة بين الطرفين، علاوة على الإستفادة من الخبرة الدولية عبر الإنضمام إلى شبكات مراكز الفكر. وان تحرص على لعب دور في عملية صنع السياسات بل وتقييم برامج الحكومة وإنجازاتها، وخلق حركات رأي مجتمعية، لتشكيل آلية من القوة الناعمة، وصياغة آلية للتواصل مع وسائل الاعلام المختلفة، بل

وتأسيس وحدة للتطوير المؤسسي والبعد عن الذاتية والتحييز، بل ووضع استراتيجيات للضغط على صناع القرار وشن حملات للمطالبة والدفاع.

أما بالنسبة لساحة صانع القرار؛ فالأمر يتوقف على الإرادة والرغبة في دمج هذا الفاعل الهام خلال منظومة صنع السياسة العامة، عبر سن تشريع ينظم عملها، والتعاون معها متخطياً لأزمة الثقة القائمة عقب الثورة عبر الإعتماد على المراكز طيبة السمعة وتقنين الوضع في كيان مؤسسي ينظم العلاقة مع تلك الكيانات الهامة، وتبادل للمعلومات في ظل مناخ من الحرية والدعم، والإستعانة بقياداتهم داخل الجهاز البيروقراطي في الدولة وفقا لدوائر التخصص المختلفة. والأهم من كل تلك البدائل هو النظر للمستقبل وإرادة القائد للنظر إلى الأمام وليس للخلف.

المراجع

أولاً : المراجع العربية.

١. أحمد موسى بدوي، القدرات التنافسية للبحث الاجتماعي العربي تحليل مقارن للبحوث المنشورة في دوريات علمية محكمة، اضافات، العدد ١٢، (خريف ٢٠١٢).

٢. السيد يسن، "حوار تفاعلي حول النهضة العلمية"، الاهرام، (ديسمبر ٢٦، ٣٧-٢٠١٣).

٣. عبد المنعم المشاط (وآخرون)، "مقرر السياسة العامة للدولة"، مدارس الديموقراطية، المعهد الايرلندي للديموقراطية التعددية، ٢٠١٢.

٤. محمود الرنتيسى، "دور مراكز الأبحاث فى العالم العربى" مجلة ساسة بوست، مايو ٢٠١٤.

٥. هاني الناظر، "مراكز الأبحاث المصرية بين الواقع والمأمول"، الوطن نيوز، ٣٩- جرى الدخول إلى الموقع ٢٠١٧/٥/٧.

٦. هبة جمال الدين إعادة العلاقة بين مراكز الفكر ودوائر صنع السياسات فى مصر، المركز الديمقراطى العربى ٢٠١٥.

٧. هشام الشهوانى، "دور مراكز الأبحاث وأهميتها" قطر، المركز العربى للدراسات والسياسات ٢٠١١.

٨. وزارة الدولة للبحث العلمي، خريطة مؤسسات البحث العلمي في مصر ٢٠١٠.

ثانياً : المراجع غير العربية.

1. Bakry M. El Medni, "Civil Society and Democratic Transformation in Contemporary Egypt: Premise and Promises", International Journal & Social Science: Special Issue, Vol. 3, No. 12, June 2013.
2. Donald E. Abelson and Christine M. Caberry, "Comparative Analysis of Think Tanks in Canada and the US", Canadian Journal of Political Science, (September 1998).
3. Donald E. Abelson, Think Tanks in North America, Think Tanks and Civil Societies in a Time of Change, in James G McGann & Kent R.Weaver, eds.
4. Howard J.Wiarda, "The New Powerhouses: Think tanks and foreign Policy, American foreign Policy Interest, 2008.
5. James G.MC Gann, The Global "Go To Think Tanks and civil Society Program, University of Pennsylvania, Index Report 2016.
6. Lucile Desmoulins, French Policy Research Institutes and their Political Impact as another illustration of the French Exception, James Mc-Gann, and Kent R. Weaver, eds, ThinkTanks & Civil Societies Catalysts for Ideas and Action, 2017.
7. Michael B. Teitz, "Analysis for Public Policy at the State and Regional Levels The Role of Think Tanks". International Regional Science Review, Vol. 32, No. 4, (2009).
10. Roy Stewart, On the Definition of Think Tanks: Towards a More Useful Discussion, November 2010.